

الرباط في 30 ابريل 2018

بيان

ردا على التواطؤ المكشوف لإدارة الوكالة الحالية والوزارة الوصية على مصالح شغيلة المؤسسة واستهتارها بمطلب تعديل النظام الأساسي، المكتب الوطني يدعو أطر ومستخدمي الوكالة إلى خوض وقفات احتجاجية بجميع الجهات والمركز والاستعداد لخوض إضراب وطني مصحوب بإفطار احتجاجي , و يعتبر حصول المسؤول الأول بالمؤسسة على تعويضات سنة 2018 لوحده فضيحة وسابقة خطيرة واحتقار لذكائنا الجماعي

في الوقت الذي كان ينتظر فيه أطر ومستخدمي وكالة التنمية الاجتماعية أن تعمل إدارة الوكالة الحالية على تنفيذ وأجراء التزاماتها السابقة وأن تعمل جاهدة على المساهمة الحقيقية في الدفع بعجلة التفاوض بخصوص تعديل النظام الأساسي وغيره من النقاط المطالبية التي لم نسجل فيها أي تدخل جدي للسيد مدير المؤسسة بل نجد أن سياسة الهروب إلى الأمام والمراوغة ومحاولة كسب الوقت والترويج للمغالطات وتوزيع الوعود البراقة في اللقاءات ببعض المنسقيات ودفع المؤسسة نحو الإفلاس "التصوري" أصبح هو الصورة العامة والمهيمنة على تحرك الإدارة الحالية ،بل الأكثر من ذلك أن جل المشاريع والبرامج التي في طور الإنجاز أصبحت موقوفة التنفيذ (بمبررات واهية) إلى إشعار آخر دون أن تعرف شغيلة القطاع الأسباب الخفية لذلك والتي لا يعلمها سوى المسؤول الأول عن "التنمية" بالوكالة الذي كان يفرض منذ الوهلة الأولى الإجابة عن سؤالنا حول ماهية إستراتيجية الوكالة الجديدة والتي جاءت الإجابة عنها "للصدفة" في تصريح السيدة الوزيرة بمجلس المستشارين بتاريخ 17 أبريل 2018 عندما اعتبرت أن إستراتيجية الوكالة هي إستراتيجية الوزارة الوصية وهو ما يناقض تماما تصريحات السيد المدير الذي ما فتىء يصور لمستخدمي المؤسسة أن الوكالة لها تصور خاص بها ويمكن لها الاشتغال بتصورها بعيدا عن أي وصاية.

إن الإهانة الكبرى الممارسة من طرف إدارة "الأقوال" لم تقف عند حد "الضبابية التديبيرية" بل تم تجاوزها لحد جعل المؤسسة عبارة عن "ضيعة" و"بقرة حلوب" من خلال جمع ما يمكن جمعه من أموال التنقلات والسفريات المشبوهة التي لم تعد على المؤسسة سوى بنتائج صفرية وتمكين بعد المنتفعين المحسوبين على رأس المؤسسة من السفريات ومناصب المسؤولية ومن التنقلات بل وصل الجشع حد تحويل تنقلات عادية إلى تنقلات "كيلومترية" وما فضيحة التنقل بين الرباط ومدينة العيون عنا ببعيد، كل هذا يجري في إطار سياسة "عطيني نعطيك" بين رأس المؤسسة والعلبة السوداء بوكالة المحاسبة، أما مستخدمات ومستخدمي المؤسسة فيتم الضحك عليهم بقات التنقلات هذا إن حصلوا عليه أصلا.

أما بخصوص التوجه الإستراتيجي للوكالة فالتخبط يبدو واضحا بخصوص ما يتم الحديث عنه تحت مسمى "إعادة الهيكلة" الذي تعده الوزارة الوصية بسرية تامة (وراسلت بشأنه وزارة المالية) وما نهج هذه السرية في ملف كهذا إلا دليل و واضح على أن المستخدمين و المستخدمات مستهدفين من خلال هذه العملية ،بل حتى إدارة الوكالة التي تتعنى بالمعرفة لتفاصيل الموضوع لا تعرف عنه سوى الهوامش بسبب انشغالها بالتنقلات وترويج الشعارات الفارغة ولأنها تشتغل "بصيغة المنفذ" لا "بصيغة المقترح".

إنه وانطلاقا مما سبق واستحضارا لمخرجات الدورة العادية للجنة الإدارية المنعقدة بتاريخ 24 مارس 2018 فإن المكتب الوطني يعلن للرأي العام ما يلي:

Bureau National

المكتب الوطني

1. نحمل وزارة التضامن و المرأة والأسرة و التنمية الاجتماعية كامل المسؤولية في التأخير والبلوكاج المقصود الذي يعرفه تعديل النظام الأساسي نتيجة وجود ملفان متناقضين لدى وزارة المالية ملف إعادة الهيكلة و ملف تعديل النظام الأساسي،
2. رفضنا لأي هيكلة "مشبوهة" تقوم بها الوزارة الوصية بشكل انفرادي دون استشارتنا وبشكل غير تشاركي ونحمل السيدة الوزيرة مسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع كما أن " نهج السرية " في هذا الموضوع يعكس التخوف والإرتجالية من كشف أي معلومة بهذا الخصوص ،
3. استغربنا كيف أن السيدة وزيرة التضامن و المرأة والأسرة و التنمية الاجتماعية لم تتقدم بأي مقترح للدفع بمفاوضات تعديل النظام الأساسي وهو ما يتناقض والتزامها السابق معنا كنقابة في آخر حوار بمقر الوزارة يوم 28 دجنبر 2017 كما أن هذا دليل على أن آخر أولويات الوزارة هو تحسين الوضع الاجتماعي لأطر ومستخدمي المؤسسة وأن فكرة سنة 2018 سنة تعديل النظام الأساسي ماهي إلا مراوغة مكشوفة ،
4. يؤكد أن الإدارة لا تتدخل إلا سلبا "للأسف" ولا تقوم بأي مجهود للدفع بتعديل النظام الأساسي وأن ما تروجه في لقاءات بعض المنسقيات من قبيل المساهمة في رفع "البلوكاج التفاوضي" ما هو إلا متمنيات لا أساس لها من الصحة ولا مؤشرات لها في الواقع ،
5. تنديده بمطالبة السيد مدير وكالة التنمية الاجتماعية لأطر بعض المنسقيات بعدم إصدار بيانات حول أوضاع الوكالة تحت مبرر أن باب مكتبه مفتوحا (وهذا يعتبر تدخلا سافرا وتطاولا وعدم فهم عميق لماهية العمل النقابي بالمؤسسة)، والذي لا نراه إلا مغلقا في وجه مطالب الشغيلة وما التعامل الأخير مع الملفات الأخيرة لأطر متضررة (الأخت المطرودة ظلما من وكالة الحسابات نموذجاً) من التعسفات الإدارية والتحيز لسياسة التسلط لخير دليل على سياسة الأبواب المفتوحة / المغلقة لإدارتنا،
6. دعوته السيد مدير الوكالة والسيدة الوزيرة إلى كشف الأسباب الحقيقية وراء عدم انعقاد المجلس الإداري أما الأسباب التي يتم ترويجها حاليا فهي لكسب الوقت ولتغليب الرأي العام الداخلي بالمؤسسة،
7. يندد بالاحتقار والتواطؤ الغير المسبوق لإدارة الوكالة ضد مصالح أطر ومستخدمي المؤسسة،
8. اعتبره أن ثنائية التفاوض والنضال خيار استراتيجي لدى نقابتنا العتيدة حتى تحقيق مطالبنا العادلة والمشروعة ،
9. تعليق العمل الإداري وحمل الشارة الحمراء بمقرات العمل طيلة يوم الخميس 03 ماي 2018 ،
10. دعوته إلى خوض وقفات جهوية أمام مقرات العمل بجميع الجهات والمركز يوم 15 ماي 2018 انطلاقا من الساعة العاشرة والنصف صباحا مع تعليق العمل الإداري طيلة اليوم،
11. إعلانه خوض إضراب إنذاري في رمضان المقبل (يحدد تاريخه لاحقا)
12. عزمه تنظيم اعتصام وإفطار احتجاجي في رمضان المقبل أمام الوزارة الوصية في حالة عدم التفاعل الإيجابي مع مطالبنا العادلة و المشروعة ،
13. تأكيده خوض وقفة وطنية أمام مقرة الإدارة والوزارة و خطوات نضالية أخرى أكثر تصعيدا في حالة تمادي الإدارة والوزارة في سياسة اللامبالاة بملفنا المطلبي ،
14. اعتبره أن تمكين بعض المنتفعين المحسوبين على السيد المدير من التنقلات والسفريات ومناصب المسؤولية هو بمثابة خلق أنظمة أساسية فردية لهؤلاء على حساب شغيلة المؤسسة التي سئمت الانتظار والوعود المغشوشة للإدارة ،
15. استغرابه لإسناد مهام مناصب المسؤولية للمقربين وما وقع في المناصب الأخيرة لخير دليل على سياسة إرضاء الخواطر وخلق فريق يدين بالولاء "الرئيس المؤسسة" أما الكفاءة فهي آخر الأولويات المطروحة في أجندة الإدارة، كما نسائل السيد مدير الوكالة عن سبب عدم إعلانه فتح باقي المناصب الشاغرة أم أنها بدورها لازالت تخضع للتفاوض مع الراغبين فيها ومن سيكون ولاءه أكثر من الآخر ،

Bureau National

المكتب الوطني

16. تأكيدنا أن جل النقط التي تم طرحها على الإدارة لم تتقدم فيها بأي مقترح بما فيه التقاعد التكميلي، استرجاع الاقتطاعات الغير المشروعة، التكوين المستمر وغيرها من النقط التي لم تتقدم الإدارة بشأنها بأي مقترح لحدود الآن،
17. تنديده بالتأخر في صرف تعويضات التنقل الحقيقية والجرافية لأطر ومستخدمي الوكالة وهو ما يتناقض والوعود التي سبق وقدمها السيد مدير الوكالة بأنه سيتم صرفها بشكل شهري فكيف يعقل أن تستفيد إدارتنا ومسؤولها من تعويضات سنة 2018 في الوقت الذي لازال فيه مجموعة من مستخدمي المنسقيات لم يحصلوا على تعويضات سنة 2017 بل هناك من لم يحصل على تعويضات سنة 2016 أليس هذا أكبر استهتار إداري يكشف زيف شعارات الإدارة؟ أم أن الميزانية لا تكتفي سوى لسد تنقلات المحظوظين؟
18. التعجيل بصرف تعويضات أطر ومستخدمي المؤسسة الذين استفادوا من الترقية برسم سنة 2017 وتمكينهم من مستحقاتهم دون تأخر،
19. تضامنه المطلق واللامشروط مع كل أطر ومستخدمي الوكالة المتضررين بالجهات والمركز وما وقع ببرنامج المواكبة الاجتماعية بالدار البيضاء وتعرض الأطر لهجوم بالحجارة بمقر العمل وعدم تدخل الإدارة حتى لتبليغ الشرطة فضيحة ودليل على أن السلامة الجسدية للمستخدمين آخر ما يتم التفكير فيه من طرف إدارتنا الموقرة،
20. تجديده رفض المحاكمة المشبوهة للإطار ع.ك بالوكالة من طرف مسؤولة منسقية الرباط واستعمال شهود الزور،
21. دعوتنا جميع مناضلاتنا ومناضلينا إلى رص الصفوف واليقضة لمواجهة كافة التحديات المطروحة

وما لا ينتزع بالنضال ينتزع بمزيد من النضال
عاشت النقابة الوطنية لوكالة التنمية الاجتماعية
عاش الإتحاد المغربي للشغل

